(قرار رقم (٨) لعام ١٤٣٥هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى

بشأن اعتراض المكلف/ الشركة (أ)

برقم (٣٣/١٩)

على الربط الزكوي للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد:

فإنه بتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٦هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى بمقرها بالإدارة العامة بمصلحة الزكاة والدخل، وذلك للبت في اعتراض المكلف/ الشركة (أ) ، المحال إلى اللجنة بخطاب سعادة مدير عام المصلحة رقم ١٤٣٣/١٦/٣٩٣١ وتاريخ ١٤٣٣/٦/١٨هـ، وقد مثل المصلحة في جلسة الاستماع والمناقشة المنعقدة في ١٤٣٥/٢/١٢هـ كل من ..... و .....، بينما مثل الشركة .....، بموجب التفويض المصادق عليه من الغرفة التجارية.

وبعد الاطلاع على ملف القضية، قررت اللجنة البت في الاعتراض على النحو الآتي:

أولًا: الناحية الشكلية:

تم الربط بخطاب المصلحة الصادر برقم ٤/١١٤/٢٣ وتاريخ ١٤٣٢/٢/٢٥هـ فاعترض عليه المكلف بخطابه الوارد برقم ٢١٣ وتاريخ ١٤٣٢/٣/١١هـ، لذا فإن الاعتراض مقبول شكلًا لتقديمه خلال الأجل المقرر نظامًا.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

وفيما يلي وجهة نظر كل طرف ومن ثم رأي اللجنة.

١ – إضافة فروق قروض ومصادر التمويل للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م.

العام	المبلغ (بالريال السعودي)	الزكاة (بالريال السعودي)
٢٠٠٨م	٢,١٥٣,٠٠٠	٥٣,٨٢٥
٢٠٠٩م	٣,٥٠٠,٠٠٠	٨٧,٥٠٠

أ) وجهة نظر المكلف:

يعترض المكلف على قيام المصلحة بإضافة فرق قروض ومصادر التمويل، ويفيد أن المبالغ الظاهرة في إيضاح مخصص الزكاة هي إجمالية ولغاية احتساب المخصص، أما فيما يتعلق بتحديد وعاء الزكاة فإن المبالغ المدرجة في الميزانية وقائمة الدخل هي الأساس، فعليه أن القروض ومصادر التمويل الخاضعة للزكاة هي كما يلي:

البيان	٢٠٠٨م (بالريال السعودي)	٢٠٠٩م (بالريال السعودي)
أوراق دفع – الجزء المتداول	٧,٥١٥,٦٩٤	٤,٩٠٥,١٤٤
قرض لأجل	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠
أوراق دفع – الجزء غير المتداول	-	٧٠٦,٢٢٥
المجموع	١٦,٥١٥,٦٩٤	١٤,٦١١,٣٦٩
يخصم أوراق دفع – بنوك لم يحل عليها	(١,٢٥٠,٠٠٠)	(٢,٣١٠,٠٠٠)
القروض ومصادر التمويل الخاضعة للزكاة	١٥,٢٦٥,٦٩٤	١٢,٣٠١,٣٦٩

حيث إن أوراق الدفع أعلاه تتضمن مبلغ (١,٢٥٠,٠٠٠) ريال صادرة لأحد البنوك مرتبطة باعتمادات مستندية لشراء بضائع مدفوعة بواسطة البنك نيابة عن الشركة كما هو موضح في إيضاح أوراق الدفع رقم (٩) من الإيضاحات حول القوائم المالية، علمًا بأن هذا التمويل مدته أقل من ستة أشهر ولم يحل عليه الحول ولهذا السبب تم تنزيله من المجموع أعلاه عند إعداد الإقرار الزكوي لعام ٢٠٠٨م (١٦,٥١٥,٦٩٤ – ١,٢٥٠,٠٠٠ = ١٥,٢٦٥,٦٩٤)، وأن المبلغ الظاهر في إيضاح الزكاة رقم (١١) من الإيضاحات حول القوائم المالية لم ينزل من المجموع بالخطأ.

أما بالنسبة لعام ٢٠٠٩م فإن المبلغ الظاهر في إيضاح الزكاة رقم (١١) من الإيضاحات حول القوائم المالية كقروض ومطلوبات طويلة الأجل والبالغ (١٨,١١١,٣٦٩) ريالًا، مع العلم بأن هذا المبلغ لا يطابق القوائم المالية والسجلات، وأن الإيضاح رقم (١١) هو لغاية توضيح كيفية احتساب مخصص الزكاة بشكل إجمالي وأن القوائم المالية هي أساس إعداد الإقرار. كما أن المبلغ الظاهر في الإقرار والبالغ (١٤,٦١١,٣٦٩) ريالًا لم يتم سهوًا تنزيل أوراق الدفع قصيرة الأجل منه كما هو موضح أعلاه، علمًا بأن أوراق الدفع أعلاه تتضمن مبلغ (٢,٣١٠,٠٠٠) ريال صادرة لأحد البنوك مرتبطة باعتمادات مستندية لشراء بضائع مدفوعة بواسطة البنك نيابة عن الشركة كما هو موضح في إيضاح أوراق الدفع رقم (٨) من الإيضاحات حول القوائم المالية؛ وإن هذا التمويل مدته أقل من سنة ولم يحل عليه الحول ولم يتم تنزيله سهوًا من المجموع أعلاه عند إعداد الإقرار الزكوي لعام ٢٠٠٩م، وعليه فإن المبلغ الصحيح الخاضع للزكاة هو (١٢,٣٠١,٣٦٩) ريالًا (١٤,٦١١,٣٦٩ – ٢,٣١٠,٠٠٠) وعليه يأمل المكلف بإعادة دراسة هذه الفروقات وتنزيلها من وعاء الزكاة لعامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م.

ب) وجهة نظر المصلحة:

تفيد المصلحة أنه بالنسبة لإضافة فرق قروض ومصادر التمويل طبقًا للإقرار وإيضاح مخصص الزكاة بأنها قامت بإضافة ما ورد في القوائم المالية لكلا العامين وفقًا للإيضاح رقم (١١) صفحة (١٣) من القوائم المالية المعتمدة للشركة حيث تم مقارنة المدرج بالإقرار مع إيضاح الميزانية وإضافة الفرق للوعاء كالآتي:

البند	طبقًا لإيضاح رقم (١١) بالقوائم المالية	طبقًا للإقرار	الفرق
قروض ومصادر التمويل ٢٠٠٨م	١٦,٥١٥,٦٩٤	١٥,٢٦٢,٦٩٤	١,٢٥٣,٠٠٠
قروض ومصادر التمويل ٢٠٠٩م	١٨,١١١,٣٦٩	١٤,٦١١,٣٦٩	٣,٥٠٠,٠٠٠

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من الطرفين وما قدمه المكلف من مستندات اتضح للجنة أن ما ورد في الإيضاح رقم (١١) حول القوائم المالية للأعوام محل الاعتراض والخاصة باحتساب الزكاة للعامين محل الاعتراض أن وعاء الزكاة اشتمل على بند القروض والمطلوبات طويلة الأجل بقيمة ١٦,٥١٥,٦٩٤ ريالًا و١٨,١١١,٣٦٩ ريالًا على التوالي ونتج عنها مستحق زكاة حملت به القوائم المالية عن الأعوام محل الاعتراض مما يؤكد أن المكلف اعتمد القيم الظاهرة في الإيضاح رقم (١١) لاحتساب الزكاة وهو ما اعتمدته المصلحة في ربطها مما ترى معه اللجنة تأييد وجهة نظر المصلحة.

٢ – قروض قصيرة الأجل للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م.

السنة	المبلغ (بالريال السعودي)
٢٠٠٨ م	١١,٤٧٨,٣١٠
٢٠٠٩م	١٠,٢٣٦,١٧٧

أ) وجهة نظر المكلف:

يعترض المكلف على قيام المصلحة بإضافة القروض قصيرة الأجل للوعاء، ويفيد المكلف أن رصيد القروض قصيرة الأجل بلغ في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م مبلغ (١١,٤٧٨,٣١٠) ريالات ومبلغ (١٠,٢٣٦,١٧٧) ريالًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م وتمت إضافة هذا الرصيد بالكامل إلى وعاء الزكاة حسب الربط الوارد من المصلحة على اعتبار أن حركة هذه القروض هي حركة دفترية فقط وأن مال تلك القروض ما زال في حوزة الشركة وأنه لا يوجد سداد كما ورد في خطاب المصلحة رقم ٤/٣٥٨/٢٣ بتاريخ ١٤٣٢/٩/٢٢هـ. كما أن حركة هذه القروض ليست دفترية وأنه يتم سداد كل قرض فعليًا بتاريخ استحقاقه. علمًا بأن هذه القروض هي لتمويل اعتمادات مستندية متعلقة بشراء بضائع وأن كل قرض خاص باعتماد مستندي مستقل ومن موردين مختلفين وقيم مختلفة حسب أوامر الشراء.

ب) وجهة نظر المصلحة:

تفيد المصلحة أنه بالنسبة للقروض قصيرة الأجل وبدراسة الإيضاح رقم (٢٠) صفحة (١٧، ١٨) من القوائم المالية لعام ٢٠٠٩م وما قدمته الشركة من حركة القروض، تبين أن الحركة الخاصة بتلك القروض حركة دفترية فقط (صورية) وأن القروض ما زالت في حوزة الشركة حيث لا يوجد سداد فعلي، وتقوم الشركة بعقد قرض جديد بنفس قيمة القرض عند الاستحقاق، وأنها عملية تجديد للقرض باستمرار وتقوم بالسداد من هذا القرض الجديد وهي حركة شكلية فقط وعليه فإن أصل القرض يكون في حوزة الشركة ويحول عليه الحول لذلك إضافته المصلحة للوعاء.

رأي اللجنة:

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من الطرفين حول موضوع الخلاف اتضح للجنة أن ما قدمه المكلف من مستندات متمثلة في إشعارات البنوك تفيد أن حركة القروض هي حركة حقيقية تفيد سداد المكلف للقروض وليست صورية مما ترى معه اللجنة تأييد وجهة نظر المكلف.

٣ – فرق المخصصات والتسويات لعام ٢٠٠٩م.

السنة	المبلغ (بالريال السعودي)
٢٠٠٩م	٥٧٨,٠٦٠ ريال

أ) وجهة نظر المكلف:

يعترض المكلف على قيام المصلحة بإضافة قروض المخصصات والتسويات للوعاء، ويفيد المكلف بأن الفرق بلغ بين ما هو مدرج في الإقرار الزكوي وإيضاح الزكاة لعام ٢٠٠٩م مبلغ ٥٧٨,٠٦٠ ريالًا ولم يتم قبول هذا البند على اعتبار أن الشركة لم توضح طبيعة التسويات الأخرى والحركة الصحيحة للمخصصات كما ورد في خطاب المصلحة رقم ٤/٣٥٨/٢٣ بتاريخ ١٤٣٢/٩/٢٢هـ، هذا ويفيد المكلف بأن كشف رقم (٨) من كشوف الإقرار الزكوي يبين حركة هذه المخصصات كما أنه لا يوجد أية تسويات، وفيما يلي تفصيلًا بحركة هذه المخصصات.

المخصص	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	الرصيد
	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي
مخصص نهاية الخدمة	٣,٦٩٠,٨٩١	٣٢٧,٥٤٨	-	٤,٠١٨,٤٣٩
مخصص ديون مشكوك فيها	١,٧٦٠,٠٣٥	١٩٧,٧٤٣	٢٢١,٩٨٠	١,٧٣٥,٧٩٨
مخصص بضاعة بطيئة الحركة	١,٢٣٠,٥٨٠	-	-	١,٢٣٠,٥٨٠
مخصص الزكاة	٢٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	-	٣٢٠,٠٠٠
المجموع	٦,٨٨١,٥٠٦	٦٤٥,٢٩١	٢٢١,٩٨٠	٧,٣٠٤,٨١٧

وعليه فإن المبلغ الصحيح لمخصصات أول المدة هو ٦,٦٥٩,٥٢٦ ريالًا وليس كما هو مدرج في الإيضاح رقم (١١) حول القوائم المالية وكذلك الإقرار الزكوي، كما أن الحركة أعلاه توضح بأنه لا يوجد أية تسويات. ويأمل المكلف إعادة دراسة البنود أعلاه وإعادة الربط على حسابات الشركة لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م.

ب) وجهة نظر المصلحة:

تفيد المصلحة أنه بالنسبة للمخصصات لعام ٢٠٠٩م أفادت الشركة بخطابها الوارد للفرع رقم ٧٧٩ وتاريخ ١٤٣٢/١٠/٢٧هـ فقرة (ج) صفحة (٣) أن المخصصات المدرجة بالإقرار وإيضاح (١١) من الميزانية غير صحيحة عن عام ٢٠٠٩م وقدمت حركة رصيد أول المدة لعام ٢٠٠٩م بإجمالي مبلغ ٦,٨٨١,٥٠٦ ريالات وهو مطابق مع رصيد آخر المدة لعام ٢٠٠٨م وأفادت الشركة أن هناك مستخدمًا بمبلغ ٢٢١,٩٨٠ ريالًا تم إضافته للرصيد بالخطأ في الإقرار بدلًا من خصمه

وبذلك يكون رصيد آخر المدة طبقًا لما قدمته الشركة هو ٦,٦٥٩,٥٢٦ ريالًا وهو غير مطابق مع رصيد أول المدة بإقرار عام ٢٠١٠م، وكذلك بمتابعة حركة المخصصات خلال عام ٢٠٠٩م تبين أن المكون طبقًا للميزانية هو ٥٢٥,٢٩١ ريالًا عبارة عن ١٩٧,٧٤٣ ريالًا مخصص ديون مشكوك فيها ومبلغ ٣٢٧,٥٤٨ ريال مخصص مكافأة نهاية الخدمة، ولا يوجد مستخدم طبقًا للمستندات المقدمة، أما ما تم رده للوعاء فهو طبقًا لإيضاح (١١) من الميزانية فروق مخصص وتسويات أخرى حيث لم توضح الشركة طبيعة التسويات الأخرى وكذلك الحركة الصحيحة للمخصصات وتتمسك المصلحة بصحة إجرائها.

رأي اللجنة:

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من الطرفين حول موضوع الخلاف، اتضح للجنة أن ما قدمه المكلف من مستندات ومعلومات لا يعكس ما ورد بالإيضاح رقم (١١) الخاص باحتساب الوعاء الزكوي في القوائم المالية مما ترى معه اللجنة تأييد وجهة نظر المصلحة.

٤ – مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة لعام ٢٠٠٨م

السنة	المبلغ (بالريال السعودي)
٢٠٠٨	١,٣٦٩,٧٨٦ ريالًا

أ) وجهة نظر المكلف:

يعترض المكلف على قيام المصلحة بإضافة مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة للوعاء، ويفيد المكلف أنه قام بإرفاق كشف تفصيلي بحركة حساب جهات ذات علاقة والذي يبين أن رصيد بداية السنة لهذه الجهة ذات العلاقة كان مدينًا وأن الرصيد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩م أي أن هذا الرصيد لم يحل عليه الحول كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١م وبهذا يكون غير خاضع للزكاة.

ب) وجهة نظر المصلحة:

قامت المصلحة بدراسة المستندات المقدمة من الشركة والتي توضح حركة حساب الجهات ذات العلاقة وتبين عدم حولان الحول على أي مبلغ وتم قبول وجهة نظر الشركة في هذه النقطة وإخطارها بذلك بخطاب الفرع رقم ٤/٣٥٨/٢٣ وتاريخ ١٤٣٢/٩/٢٢هـ

رأي اللجنة:

انتهى الخلاف بين الطرفين بموافقة المصلحة على عدم وجوب الزكاة على المكلف لهذا البند لعدم حولان الحول على المبالغ المستحقة لعام ٢٠٠٨م وتعديل الربط وإخطار المكلف بذلك، وذلك بناءً على ما ورد في خطاب المصلحة رقم ١٤٣٣/١٦/٣٩٣١ وتاريخ ١٤٣٣/٦/١٨هـ.

ولكل ما تقدم – تقرر لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى ما يلي:

أولًا: قبول الاعتراض من الناحية الشكلية.

ثانيًا: وفي الناحية الموضوعية تبين للجنة ما يلي:

١- تأييد وجهة نظر المصلحة في إضافة فرق قروض ومصادر التمويل للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م.

٢- تأييد وجهة نظر المكلف بعدم إضافة القروض قصيرة الأجل للوعاء للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م.

٣- تأييد وجهة نظر المصلحة بإضافة فرق المخصصات والتسويات للوعاء لعام ٢٠٠٩م.

٤- انتهى الخلاف بين الطرفين بموافقة المصلحة على عدم حولان الحول على المبالغ المستحقة لجهات ذات علاقة لعام ٢٠٠٨م.

ويمكن الاعتراض على هذا القرار بموجب عريضة مسببة تقدم إلى اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية خلال ثلاثين يومًا من تاريخ استلامه، وعلى المكلف سداد المستحق عليه تطبيقًا لهذا القرار أو تقديم ضمان بنكي بنفس المبلغ خلال الفترة لأجل قبول استئنافه.

والله الموفق،،